ملحق اتفاق لاختبار النيات

محمد نادر العمري

كثيرةٌ هي العناوين التي وصف بها ملحق الاتفاق الأخير بين روسيا وتركيا حول إدلب والذي تم التوصل إليه عقب اللقاء الذي جمع رئيس الدولتين بموسكو في الخامس من الشهر الجاري، فالبعض وصفه بأنه «استراحة مقاتل» في دلالة لحجم الاشتباك الذي اقترب من بلوغ ذروته وحاجة الأطراف لكسب بعض الوقت لأهداف متناقضة، في حين وصفه البعض الآخر بأنه تثبيت لنصر سوري جديد في رسم معالم الميدان وفرضه سياسياً على طاولة المباحثات، لكن التوصيف الأقرب للواقعية لهذا الملحق بأنه «اختبار للنيات» وهذا العنوان لا يتناقض مع الوصفين السابقين بل إنه يتناغم معهما إن لم نقل بأنه يحتويهما، ولاسيما أن رئيس النظام التركي لم يذهب لموسكو للتوصل لهذا الملحق «بملء إرادته السياسية» وهو بحاجة لكسب بعض الوقت أكثر من خصومه الذين رغم كل التضحيات التي قدموها هم يتمتعون بحالة نفسية ومعنوية مرتفعة أفرزتها تطورات الميدان والسياسة.

انطلاقاً من ذلك فإن ملحق الاتفاق أو اختبار النيات يتضمن وجهين متناقضين «سلبي وإيجابي» على حد سواء، مما يجعله مؤقتاً وهشاً، فلو أثبت التركي حسن نياتهِ متجاوزاً النماذج السابقة من تنصلاته، فإن العمل العسكري لن يتوقف بل سيبقى مستمراً، وخاصة أن هناك الكثير من المجموعات الإرهابية سترفضه وبعضها وفي مقدمتهم النصرة سارعت لذلك في بياناتها وسلوكاتها العدوانية، لذلك لابد من الإشارة لعدد من النقاط متعلقة بملحق الاتفاق:

أولاً: إيجابيات الاتفاق:

– استطاعت موسكو من خلال الاتفاق سحب فتيل النزاع مؤقتاً وخفضت من مؤشرات الصدام المباشر بين السوري والتركي، وتداعيات ذلك في حال حصوله على تعقيد المشهد وفق المسعى الأميركي.

– إلزام النظام التركي بالاعتراف بوحدة الأراضي السورية وسلامتها وسيادتها، بعد أن أعلن رئيس هذا النظام ومسؤولوه صراحة نيتهم العودة لميثاق مللي ١٩٢٠ وسلخ الجغرافية الشمالية السورية تحت مسمى «المنطقة الآمنة».

– تضمن الاتفاق القضاء على التنظيمات الإرهابية المصنفة وفق قرارات الأمم المتحدة وأحقية الدولة السورية باستكمال ذلك.

– في حال تطبيق بنود الاتفاق فإن الطريق «إم ٤» سيعود للعمل دون عمل عسكري وسيحرر ما يزيد عن ألف كم٢ وهي المساحة التقديرية لطول الطريق «إم ٤» والمقدرة بـ٨٠كم وعرض المساحة المتفق عليها ١٢كم، فضلاً عن محاصرة المجاميع الإرهابية من النصرة والتركستاني والقوقاز جنوب الطريق مما سيضطرها للانسحاب.

– ثبت ملحق الاتفاق الإنجاز السوري بتطبيق معظم بنود سوتشي عسكرياً وخاصة فتح الطريق الدولي بين حلب دمشق وتحرير ٢٠٠٠ كم من الإرهاب.

– ملحق الاتفاق يمثل عودة تركيا لأستانا بعد خيبات الأمل التي تلقاها من أصدقائه الأطلسيين والأميركيين، وعدم تمكنه من عقد اللقاء الرباعي بأنقرة لممارسة الضغط على موسكو بدعم أوروبي من خلال توظيف اللاجئين الأمر الذي أزعج الفرنسيين.

– التوصل لملحق اتفاق هدفه اختبار نيات تركيا للقبول بمسعى روسي إيراني قد يتوج في اجتماع زعماء أستانا القادم بطهران في إعلان العودة لاتفاق أضنة، وقد يكون ذلك بحضور رسمي للقيادة السياسية السورية.

ثانياً: النقاط السلبية:

والتي تشكل بدورها حقلاً من الألغام القابلة للانفجار بأي لحظة ما قد يؤدي لعودة مشهد احتدام الصراع على ما كان عليه قبل وقف إطلاق النار، نتيجة غموض بعض التفاصيل وعدم التطرق لنقاط تشكل جوهر الصراع أو ترحيل مناقشتها على مراحل ضمن لجان فنية وتقنية متخصصة، وأهم هذه النقاط السلبية تكمن في:

– عدم وجود خرائط لتوزع المجموعات المتفق على محاربتها وغياب آليات ووسائل مراقبة تنفيذ التركي لتعهداته، والدوريات المشتركة لا تكفي.

– مصير نقاط المراقبة التي يصر النظام التركي على إبقائها داخل الأراضي السورية واستمرار إدخال الآليات والمدرعات التي لا تحتاجها هذه النقاط ولا تتطلبها طبيعة عملها، رغم وجود بعض التصريحات التي قد تحمل مؤشرات إيجابية، أبرزها ما تطرق إليه رئيس معهد الاستشراق بموسكو فيتالي نعومكين، والمقرب من الكرملين «بأنه خلال الاجتماع المغلق تم الاتفاق على انسحاب تدريجي للقوات التركية من إدلب»، وبالتالي خلو ملحق الاتفاق من ذلك قد يكون لحفظ مياه وجه أردوغان في الداخل ولكن في ذات الوقت قد تكون مراوغة تركية.

– النقطة المتعلقة بمحاربة الإرهاب هي ليست بجديدة، وهي فضفاضة، ويمكن للنظام التركي توظيفها للقضاء على بعض القيادات القاعدية الرافضة للتنسيق والعلاقة معه لكسب ود الروسي، وإعادة تعويم وتوظيف القيادات والعناصر القاعدية المتبقية والموالية له ضمن كيانات قديمة أو جديدة بأسماء مستحدثة.

– المؤكد بأن النظام التركي لجأ لطرق أبواب الكرملين كخيار أخير يشكل طوق نجاة له في ظل تأزم وضعه على الصعيد الداخلي والخارجي، وبالتالي ليس من المتوقع أن يسلم هذا النظام بسهولة لعودة الدولة السورية لإدلب، لذلك قد يلجأ إلى نقل المسلحين لشرق الفرات وتسخين الجبهة هناك لعدة أسباب:

• تحسين وضعه الداخلي عبر إثارة النزعة القومية مجدداً وتحقيق التفاف شعبي حوله بذريعة حماية أمنه القومي.

• تعويض خسائره بإدلب عبر التوسع في المنطقة الشرقية، وتحسين تموضعه السياسي مع موسكو وعدم التسليم الكامل بإدارة حل الأزمة السورية.

• استغلال بدء موسم الانتخابات الأميركية للانتقام من إدارة ترامب عبر ذراعها في المنطقة «قسد» نتيجة عدم تقديم واشنطن الدعم العسكري لأنقرة في مواجهة الجيش السوري وحلفائه.

ثالثاً: الموقف الغربي وخاصة الأميركي:

لا يعكس ترحيب الخارجية الأميركية بالتوصل لوقف إطلاق النار حقيقة موقف واشنطن الضمني، وخاصة أن الترحيب يأتي في إطار وقف الزحف السوري والحفاظ على التنظيمات ليس أكثر، فمن النقاط المهمة التي يمكن ملاحظتها هو احتدام الصراع على مرجعية الحل، فبعد التوصل لملحق الاتفاق سارعت موسكو لعرضه على مجلس الأمن، وهي خطوة روسية للرد على الأميركيين والفرنسيين الذين اتهموا أستانا بالفشل والموت، وهو ما يفسر الرفض الأميركي لإصدار بيان دعم للاتفاق لأن ذلك يعني اعتراف واشنطن والأطلسي من المنبر الأممي بأهمية ودور محور أستانا، وهو ما ينبئ بسلوك أميركي يراوح ما بين الترغيب والترهيب تجاه تركيا خلال المرحلة القادمة، فالترغيب برز في تصريحات كل من المبعوث الأميركي الخاص لسورية جيمس جيفري ووزير خارجيتها مايك بامبيو حيث أكدا أن «أميركا تدعم المصالح التركية في إدلب وأن الاتفاق لا يعني خروج قواتها من هناك وأن واشنطن تبحث تقديم الدعم»، وهي محاولة أميركية في إبقاء بعض الأمل التركي بحلفائها وعدم الانسحاب من إدلب وقد تقدم واشنطن على تقديم دعم جزئي، أما الترهيب فيتضمن العودة لصيغة فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على تركيا، ولي ذراع أنقرة لعدم التوصل لاتفاق مع موسكو يُسرع من انتقال الجيش السوري باتجاه المنطقة الشرقية قبل انتهاء الانتخابات الأميركية وهذه الجزئية أكدها الرئيس بشار الأسد في لقائه مع قناة روسيا ٢٤.

تركيا اليوم هي في مرحلة اختبار نيات جدية من قبل موسكو وإيران، فلغة الجسد المتشنجة كانت واضحة في بداية لقاء بوتين أردوغان وشكلت رسالة أولى، أما الرسالة الثانية ما مثله الرد الضمني الروسي بوضع تمثال الإمبراطورة كاترينا الثانية وساعة ترمز لنصر روسيا في بلغاريا ١٨٧٨ على العثمانيين على بعض التصريحات النارية للدائرة الضيقة لأردوغان، ومستشاره مسعود حقي، الذي توعّد روسيا بحرب رهيبة، ناهيك عن التسريب الإعلامي المقصود لانتظار أردوغان، أما الرسالة الثالثة هي سياسة العصا والجزرة التي أظهرها بوتين بكلامه فهو قدم العزاء لتركيا ولكن ذكّر أردوغان بأنه سبب تضحيات الكبيرة للجيش السوري، أما الرسالة الرابعة هي قلب معادلات الميدان بإرادة وتضحيات سورية وبدعم من الحلفاء وما عرض جزء من مشاهد العمليات العسكرية السورية أثناء القمة ما هو إلا رسالة للقيادة التركية بأنه يوجد الكثير من الحقائق والخسائر هي مغيبة عن الرأي العام الداخلي التركي، وأن ما تم استخدامه في الميدان هو جزء من القدرات أرعب الداخل الإسرائيلي وفهمه جيداً قبل التركي.

أميركا تدرس كل الخيارات لدعم أنقرة و«تهدّد» دمشق وموسكو!

وزير الدفاع الروسي يناقش مع أكار البروتوكول الإضافي حول إدلب

وكالات

بينما لم يرشح أي معلومات عن اللقاء العسكري الروسي التركي في أنقرة أمس، بحث وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو هاتفياً مع نظيره التركي خلوصي أكار استقرار الوضع في إدلب السورية، على حين صدرت سلسلة من التصريحات تبادل من خلالها الاحتلالان الأميركي والتركي، مواقف الدعم لبعضهما البعض من جهة، ولغة التهديد تجاه سورية والحليف الروسي من جهة ثانية، موغلين في سوق الأكاذيب، والادعاءات الباطلة بحرصهما على أمن المنطقة واحترام وقف إطلاق النار في إدلب.

وذكرت وكالة «سبوتنيك»، أن شويغو وأكار ناقشا خلال محادثة هاتفية، أمس آخر التطورات في إدلب، ونقلت عن بيان لوزارة الدفاع الروسية أنه جرى خلال المحادثة مناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الإضافي لمذكرة بشأن استقرار الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب.

في غضون ذلك، أكد الممثل الأميركي الخاص إلى سورية جيمس جيفري، في تصريحات صحفية أدلى بها عقب وصوله إلى بروكسل أمس أن بلاده تدرس كل الخيارات لدعم تركيا في سورية عبر منصة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وأن «كل الخيارات مطروحة على الطاولة»، مستبعداً إشراك الولايات المتحدة قوات برية لمساعدة تركيا في إدلب، بل إنها تدرس ما يمكنها فعله من الجو، حسبما نقل موقع قناة «روسيا اليوم».

واعتبر جيفري، أن وقف إطلاق النار في سورية بضمانات روسية كان مؤقتاً في السابق وينبغي ألا يكون هذا هو الحال في إدلب، وزعم قائلاً: «لا أعتقد أن روسيا والحكومة السورية مهتمتان بوقف دائم لإطلاق النار في إدلب وتسعيان لتحقيق نصر كامل»، وأضاف مهدداً إنه إذا انتهكت روسيا والحكومة السورية وقف إطلاق النار فإن أميركا وحلفاءها الأوروبيين سيردون بسرعة بإجراءات وربما عقوبات.

من جهة ثانية نقلت وكالة «الأناضول» عن وزير خارجية النظام التركي مولود جاويش أوغلو قوله: إن روسيا ستحرس ٦ كيلومترات جنوبي الطريق «M٤» في إدلب، على حين ستحرس تركيا ٦ كيلومترات شمالي الطريق، مشيراً إلى أن «واشنطن عرضت على تركيا معلومات استخباراتية برية وبحرية وجوية تتعلق بإدلب»، ومؤكداً أن شراء تركيا لمنظومة الدفاع الصاروخي الروسية «إس ٤٠٠» ليس عقبة في سبيل نشر أنقرة نظام باتريوت الأميركي.

وواصل أوغلو سياسة نظام بلاده في الكذب والنفاق، وقال إن بلاده تواصل العمل من أجل وقف إطلاق نار دائم، وأن تركيا تسعى للقضاء على التهديدات الموجهة ضدها وإتاحة الفرصة لنحو ١,٥ نازح سوري للعودة إلى ديارهم.

وأشار أوغلو إلى ضرورة تعامل الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية كحليف صادق ودائم مع تركيا، لافتاً في هذا السياق إلى حاجة تركيا لمنظومة الدفاع الجوي «باتريوت»، قائلاً: «الأميركيون صرحوا بأنهم سيوفرون دعماً استخباراتياً وبرياً لتركيا فيما يخص الأوضاع في إدلب، وبإمكانهم نشر منظومة باتريوت على الحدود».

من جانب آخر لم يرق لأوغلو حالة الإذلال التي ظهر بها رئيس نظامه رجب أردوغان في موسكو قبيل لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وانتظاره لدقائق قبيل انعقاد اللقاء بينهما في الخامس من الشهر الجاري، ما دفعه للتهجم على وسائل الإعلام الروسية، واصفاً تناول الإعلام الروسي لمشاهد بروتوكولية لأردوغان بـ«قلة احترام».

ونقلت «الأناضول» عن أوغلو قوله «في أقل اختلاف بوجهات النظر (بين تركيا وروسيا) يبدؤون (الإعلام الروسي) بانتهاج الدعاية السوداء بحق تركيا، وعند تحسن العلاقات يكفون عن ذلك».

من جانب آخر نقل موقع «روسيا اليوم» عن أردوغان قوله إنه طلب من بوتين تبادل إدارة حقول النفط في دير الزور بسورية بدلاً من «الإرهابيين»، مضيفاً في تصريح صحفي على متن طائرته أثناء العودة من بروكسل: «عرضت على السيد بوتين أنه إذا قدم الدعم الاقتصادي فبإمكاننا عمل البنية ومن خلال النفط المستخرج هنا، يمكننا مساعدة سورية المدمرة في الوقوف على قدميها»، وادعى أن بوتين يدرس العرض، مشيراً إلى أنه يمكنه تقديم نفس العرض إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

صحيفة روسية: تركيا استغلت وقف إطلاق النار لإعادة نشر قواتها في إدلب

وكالات

آليات للاحتلال التركي تدخل مدينة باب الهوا (أ ف ب)

تحدثت صحيفة «نيزافيسمايا غازيتا» الروسية، عن انعدام الثقة لدى جميع الأطراف بالحل السلمي لمعضلة إدلب، والاستعداد للمعركة القادمة، مشيرة إلى أن النظام التركي يواصل نقل قواته الاحتلالية إلى المحافظة على الرغم من اتفاقات موسكو.

وفي مقال تحت عنوان: «تركيا استغلت وقف إطلاق النار لإعادة نشر قواتها (في إدلب)»، قالت الصحيفة بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: تركيا مستمرة في نقل قواتها إلى محافظة إدلب، على الرغم من اتفاقات موسكو.

ويشير الخبراء بحسب الصحيفة إلى أن أمن أنقرة يتأتى من عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإلا، لأمكن اعتبار تصرفات تركيا تهوراً، ذلك أنها عاجزة بمفردها عن المواجهة.

وأشارت الصحيفة إلى أن أنقرة على ما يبدو واثقة بعجز التنظيمات الإرهابية عن الاستمرار طويلاً من دون دعمها، وسيكون عليها، عاجلاً أم آجلاً، مواجهة مصيرها مع قوات الجيش العربي السوري، ولفتت في الوقت نفسه إلى أن الجانب التركي يراهن على أن موسكو لن تسمح لنفسها بقصف الأراضي التركية، لأن هذا سيعني دخول المادة ٥ حول الدفاع الجماعي من ميثاق الناتو حيز التنفيذ.

وأضافت: «زد على ذلك، أن الولايات المتحدة لا تكف عن القيام بطلعات الاستطلاع الجوية في المنطقة، وتُزود بنتائجها حليفتها في «الناتو» أنقرة، في حين يتابع المراقبون الأتراك المستقلون مرور السفن البحرية الروسية التي تحمل شحنات عسكرية عبر مضيق البوسفور باتجاه ميناء طرطوس السوري».

ولفتت الصحيفة إلى أن هناك رأياً مفاده أن مفاوضات رجب طيب أردوغان لم تهدف إلى إقناع موسكو بعدم عرقلة عمليات القوات التركية في سورية، إنما إلى هدنة مؤقتة لإعادة تجميع مسلحي التنظيمات الإرهابية ونقل مزيد من القوات التركية إلى الأراضي السورية.

ولفتت إلى أنه خلال عدة أسابيع من القتال العنيف، استخدمت القوات التركية كمية كبيرة من الذخيرة عالية الدقة وباهظة الثمن، وهناك حاجة إلى أموال ووقت إضافي لتجديدها، كما أن عزيمة قيادة الجيش العربي السوري على متابعة الهجوم في إدلب لم تتراجع.

عودة أكثر من ٦٤٠ مهجراً إلى أرض الوطن

الخلاف الأوروبي التركي بشأن اللاجئين يتصاعد وتراشق للاتهامات بين الطرفين

وكالات

في وقت عاد ٦٤٥ مهجراً إلى الوطن من أراضي الدول الأجنبية، تصاعد الخلاف الأوروبي التركي بشأن المهجرين، إذ نددت النمسا بمحاولات النظام التركي المستمرة ابتزاز الاتحاد الأوروبي في قضية المهاجرين، في حين اعتبرت أنقرة أن الاتحاد الأوروبي غير صادق في اتفاقياته معها بشأنهم.

وقال المركز الروسي لاستقبال وتوزيع وإيواء اللاجئين أمس في نشرة إعلامية بهذا الشأن، نشرها على موقع وزارة الدفاع الروسية، حسب موقع قناة «المنار» الإلكتروني أمس: «خلال الـ٢٤ ساعة الماضية عاد ٦٤٥ لاجئاً إلى الجمهورية العربية السورية من أراضي الدول الأجنبية».

وأوضح المركز، أنه من بين العائدين «١٧٣ لاجئاً عادوا من لبنان عن طريق معبري جديدة يابوس وتلكلخ بالإضافة إلى ٤٧٢ شخصاً عادوا من الأردن عبر معبر نصيب».

وأشار المركز إلى أن الوحدات الفرعية التابعة لسلاح الهندسة العسكرية في الجيش العربي السوري قامت خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة بعملية تطهير أراضي على مساحة ١,٩ هكتار بالإضافة إلى قيام الخبراء باكتشاف وتدمير٢٧ عبوة قابلة للانفجار.

في الأثناء، واصل النظام التركي استغلال ملف المهجرين السوريين ومعاناتهم بفعل مرتزقته الإرهابيين لابتزاز أوروبا في بازاره الاقتصادي والسياسي واستجرار دعم مالي لاقتصاد بلاده المتراجع وسياسي وعسكري لعدوانه على الأراضي السورية.

وفي هذا الشأن، ندد وزيرا الداخلية والدفاع النمساويان بمحاولات النظام التركي المستمرة ابتزاز الاتحاد الأوروبي في قضية المهاجرين.

وقال وزير الداخلية كارل نيهامر في تصريح له، حسب وكالة «سانا»: إن الوضع على الحدود التركية اليونانية «لم يكن من باب الصدفة» في إشارة إلى اعتداء سلطات النظام التركي على المهاجرين وإجبارهم على عبور الحدود باتجاه اليونان تحت تهديد السلاح، معتبراً أنها محاولة من رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان «لوضع اليونان والاتحاد الأوروبي تحت الضغط».

بدورها قالت وزيرة الدفاع كلوديا تانر: إن الحكومة النمساوية ترفض الابتزاز كاشفة عن قرارها إرسال ٢٢٠٠ جندي لحماية الحدود النمساوية تحسباً لتوافد أعداد كبيرة من المهاجرين من اليونان عبر البلقان.

بدورها، بدأت قوات حرس الحدود اليونانية بوضع سواتر ترابية على خط الحدود مع تركيا لمنع دخول طالبي اللجوء الراغبين بالتوجه إلى أوروبا، حسبما ذكرت وكالة «الأناضول» التركية.

ومنذ ١٢ يوماً يواصل النظام التركي دفع اللاجئين إلى الحدود مع اليونان بغية التوجه إلى أوروبا، حيث تستخدم قوات حرس الحدود اليونانية لمنع دخولهم البلاد، رذاذ الفلفل وخراطيم المياه، إضافة إلى إطلاق الرصاص المطاطي والحي الذي أدى إلى سقوط قتلى وجرحى بين صفوف طالبي اللجوء، حسب تقارير.

وبنفس السياق، بدأ جنود يونانيون بمد أسلاك شائكة على أجزاء من ضفة نهر مريج الفاصل بين تركيا واليونان.

في غضون ذلك، أعلن وزير خارجية النظام التركي مولود تشاوش اوغلو، أن تركيا تأمل في التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لحل أزمة الهجرة بحلول ٢٦ آذار وذلك غداة محادثات أجراها أردوغان في بروكسل.

الشرطة اليونانية تعتقل مهجرون دخلوا الأراضي اليونانية من تركيا (رويترز)

وقال تشاوش أوغلو وفق «الأناضول»: «إذا توصلنا إلى اتفاق بحلول ٢٦ آذار فسيطرح على الطاولة خلال قمة القادة الأوروبيين» التي ستعقد في ذلك الموعد.

وحسب الوكالة فإن تشاوش أوغلو كان يشير كما يبدو إلى قمة المجلس الأوروبي المرتقبة في ٢٦ آذار.

تأتي هذه التصريحات غداة قمة عقدت في بروكسل بين أردوغان ورئيسة المفوضية الأوروبية اورسولا فون دير لايين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، ودُعي إلى هذه القمة بشكل طارئ بعدما أعلنت تركيا قبل أسبوعين عن فتح أبوابها مع أوروبا لإفساح المجال أمام المهاجرين الراغبين بالرحيل ما تسبب بتدفق عدد كبير من المهاجرين إلى الحدود اليونانية.

وخلال محادثات الإثنين، قرر الاتحاد الأوروبي وأنقرة مواصلة المفاوضات حول مسألة الهجرة.

وفي هذا الإطار، أعلن تشاوش أوغلو أنه سيجتمع مع وزير الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل.

كما ذكّر الاتحاد الأوروبي الإثنين تركيا «باحترام تعهداتها» الواردة في الاتفاق المبرم بين الطرفين في آذار ٢٠١٦ والذي نص على بقاء المهاجرين في تركيا مقابل مساعدة مالية أوروبية.

في مقابل ذلك، أعلن تشاوش أوغلو أنه يجب إعادة تقييم اتفاق ٢٠١٦ في ضوء التطورات الأخيرة في سورية وخصوصاً في إدلب، وقال «نحن مستعدون للعمل بشكل بناء، لكن إذا كان علينا رسم خريطة طريق فنتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يكون صادقاً».

القيادة العامة للجيش الليبي تنفي زيارة حفتر إلى سورية

الوطن - وكالات

نفت القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، ما نشر من أنباء أمس حول قيام قائد الجيش المشير خليفة حفتر، بزيارة سرية إلى دمشق.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مصدر عسكري رفيع المستوى في القيادة العامة للجيش الوطني الليبي: «ننفي الأخبار الصحفية المتداولة حول زيارة المشير خليفة حفتر لدمشق»، مؤكداً أن «قائد الجيش الليبي لم يزر سورية حتى الآن».

جاء نفي القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، بعد نشر صحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة للنظام السعودي تقريراً أمس أوردت فيه معلومات تشير إلى أن «قائد الجيش الوطني الليبي قد قام بزيارة سرية إلى دمشق»، وأن «هذه الزيارة مهدت الأرضية أمام استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة الليبية ودمشق».

وأعيد افتتاح السفارة الليبية في دمشق، يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي، إيذاناً بعودة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الشقيقين سورية وليبيا، بعدما وقعت وزارة الخارجية والمغتربين مع نظيرتها في الحكومة الليبية على مذكرة تفاهم بشأن إعادة افتتاح مقرات البعثات الدبلوماسية والقنصلية وتنسيق مواقف البلدين في المحافل الدولية والإقليمية.

وترافق افتتاح السفارة مع زيارة قام بها وفد ليبي برئاسة نائب رئيس الوزراء عبد الرحمن الأحيرش، وضم المكلف بوزارة الدفاع اللواء يوسف فرحات، ورئيس جهاز المخابرات الليبية اللواء مصطفى المكرعن.

وأكد وزير الخارجية الليبي عبد الهادي الحويج، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد عقب افتتاح السفارة الليبية في دمشق حينها، أن السفارة الليبية تمثل الحكومة الشرعية التي تعبر عن الليبيين جميعاً، واصفاً افتتاح سفارة بلاده في دمشق باللحظة التاريخية والمهمة، وأنه من الطبيعي أن يكون هناك علاقات بين ليبيا وسورية، ومشدداً على أن عودة العلاقات ليست موجهة ضد أحد لكنها لمصلحة الشعبين، لأن القضية واحدة والدفاع المشترك واحد ضد العدو المشترك.

وأكد الحويج أن افتتاح السفارة السورية قريب بعد تحرير طرابلس بفعل القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة المشير حفتر، وبفعل الحكومة الليبية برئاسة عبد الله الثني ومجلس النواب المنتخب شرعياً بقيادة المستشار عقيلة صالح الرئيس المؤقت للبلاد، مبيناً أن لدى البلدين دستور وحكومة ومجلس نواب، وبالتالي الحكومات التي تأتي عبر الدبابات غير معترف بها.

واستقبل الرئيس بشار الأسد وفد الحكومة الليبية أثناء زيارته إلى سورية، وأكد خلال اللقاء ضرورة مواجهة تحركات تركيا في البلدين، التي تسهم في «زعزعة الاستقرار في المنطقة».